مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/١١/١٩

الديمقراطية بين التطبيق والممارسة

وضع الرئيس انور السادات الحلقة الاخيرة فى سلسلة البناء الديمقراطى فى مصر .. كانت تلك الحلقة هى تحويل التنظيمات السياسية الى احزاب مستقلة لها كل الحقوق وعليها ايضا كل الواجبات ..

ولقد كانت مسيرة البناء الديمقراطى مسيرة هادئة الخطوات مليئة بالنبض والحيوية ..

بدات المسيرة بثورة ١٥ مايو ثم توالت بعد ذلك اجراءات تحطيم القيود التى كبلت الحياة الديمقراطية فى مصر سنوات طويلة ..

ولقد جاء الترتيب منطقيا ومدروسا ومستوعبا لكل أخطاء الماضى ، ومستفيدا بالتجربة ..

كانت الخطوة الاولى على الطريق **اغلاق المعتقلات** على اساس انه لا حرية ولا ديمقراطية بدون حرية المواطن وتأمينه فلا سيادة الا للقانون .. وكان علينا حتى نصل الى نهاية الطريق أن ننشىء عليه دعائم لتأمين السير فيه .. وكانت تلك الدعائم هى :

- **دولة المؤسسات**
- **اصدار الدستور الدائم**
- **حرية الصحافة**
- **الغاء كل الاجراءات الاستثنائية**
- **ورقة اكتوبر**
- **تطوير العمل السياسى الذى طرح فكرة المنابر**
- **الانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية**

ومما لا شك فيه أن كل تلك الخطوات التى تمت قبل اكتوبر عام ١٩٧٣ كانت تمهيدا ذكيا وامينا للانتصار فى المعركة أما الاجراءات التى تلتها فجاءت نتيجة طبيعية لهذا النصر الذى أعاد الثقة الى نفس كل مواطن ..

ليس هذا فقط فقد عاد مع الثقة عامل يفوقها أهمية واثرا ذلك هو الشعور بالانتماء ..

وملامح الصورة الان تتكون من :

□ مجلس شعب منتخب انتخابا حرا يضم ثلاثة احزاب ومجموعة من المستقلين ..

□ حكومة جديدة تحمل عبئا ضخما

□ اتحاد اشتراكى بمفهوم جديد

والسؤال الذى يفرض نفسه الان وفى هذه المرحلة بالذات هو :

ـ ما هو المطلوب من كل ركن من أركان الصورة الثلاثة حتى تظهر ملامحها بوضوح ويبدو فيها التناسق كاملا ومعبرا عن جدية المرحلة ومؤشرا على قدرتنا على مواجهة كل تحدياتها ..

□ ولنبدأ بمجلس الشعب لما له من اهمية خاصة نبعت من أنه يضم لاول مرة منذ قامت الثورة ثلاثة احزاب واحد منها وهو صاحب الاغلبية ـ يؤيد الحكومة ـ والاثنان الاخران يحتلان مقاعد المعارضة

وهذا التقسيم داخل مجلس الشعب يعنى أن مجلس الشعب سوف يشهد معارضة منظمة من حزبى الاقلية ومجموعة المستقلين ..

وكل الذين يراقبون التجربة وكلهم امل ان تنجح فى أن تؤصل وتعمق الديمقراطية فى بلادنا ليس لجيلنا فحسب بل للاجيال القادمة أيضا يدركون أن الممارسة هى المحك العملى لنجاح التجربة ..

ومقومات النجاح فى اعتقادى تتلخص فى :

●● اولا : الا تعتمد الحكومة على الاغلبية التى لها فى المجلس بمعنى أن كل مشروع أو قانون أو سياسة تتقدم بها الى السلطة التشريعية يجب أن تعرض اولا على الهيئة البرلمانية لحزب مصر العربى الاشتراكى لمناقشتها وابداء الرأى فيها

والتوصل الى الصيغة التى يتفقون عليها حتى يستطيع

كل عضو فى الحزب أن يدافع عن رأى الحكومة عن اقتناع وليس لمجرد التأييد الحزبى والبداية التى بداها ممدوح سالم رئيس الحزب تشير الى أن هذا هو الاسلوب الذى سوف يتبعه فى المستقبل ودليلى فى ذلك أنه طرح على الهيئة البرلمانية للحزب رأيه بالنسبة للترشيحات الخاصة بمناصب مجلس الشعب وجاء الترشيح فى النهاية آخذا بوجهة نظر الهيئة البرلمانية أى أنه لم تفرض على الاعضاء اسماء محددة وطلب اليهم تأييدها بلا مناقشة واذا كان ذلك أمرا مفيدا بالنسبة للحزب كحزب فهو أهم فيما يتعلق بالامور التى تمس الدولة وجماهير الشعب العريضة..

●● **ثانيا** : أن تقوم العلاقة بين حزب الغالبية وأحزاب المعارضة على أساس المصلحة القومية أولا وقبل كل شىء وليس هناك مايمنع من التشاور بين رؤساء الاحزاب الثلاثة فى أى أمر من الامور التى تتصل بالمصلحة العليا قبل الدخول بها الى مجلس الشعب ، وهذا اجراء يحدث فى كل الدول الديمقراطية

●● **ثالثا** : أن يقتنع أعضاء حزبى المعارضة ومن يؤيدونهم من الاعضاء المستقلين أنه ليس معنى وجود معارضة لاول مرة فى مجلس الشعب أن مهمة المعارضة هى المعارضة لمجرد المعارضة .. أى المعارضة « عمال على بطال » ..

نحن نعلم وندرك أن المعارضة لها بريق خصوصا أنها تجىء بعد فترة طويلة حرمت الجماهير فيها من صوت المعارضة — اللهم الافى حالات فردية معدودة — وأخشى ما أخشاه أن يتصور البعض أنه قادر على أن يكسب اسما بأن يلجأ الى معارضة أى مشروع تقدمه الحكومة أو التشكيك فى أى قانون تقترحه الى آخره .. فان معنى ذلك أننا سوف نضيع الوقت والجهد بلا فائدة أو نتيجة ..

ويؤسفنى أن اقول أن هناك تصرفات اقدم عليها البعض تشير الى أن هذا البعض ينوى السير فى هذا الطريق أى طريق « الجمجمة بلا طحن » .. ومع ذلك فيقينى أن مجلس الشعب الجديد — احساسا منه بالمسئولية — سوف لا يعطى الفرصة لكى تتحول قاعة المجلس الى مجال للتهريج او افتعال المواقف

البطولية .. نحن نريد معارضة موضوعية ، تتسم بالاتزان والنظرة السليمة للامور ومناقشة كل شيء من زاوية المصلحة الوطنية وليس من اى زاوية غيرها .. بهذا تستطيع المعارضة أن تساهم مساهمة ايجابية وفعالة فى تعميق الديمقراطية ونجاح التجربة التى نخطو اليها

وخلاصة القول : **لا حياة نيابية بلا احزاب .. ولا احزاب بدون وجود معارضة بينها .. وصمام الامان للجميع هو الموضوعية ..**

□ **بعد ذلك يجيء دور الحكومة ..**

لقد أشار الرئيس السادات فى اجتماعه بالوزارة الجديدة الى النقطة التى يجب أن تبدأ من عندها عندما قال للوزراء « انسفوا الروتين » ..

هذه هى عقدة العقد .. او عنق الزجاجة الذى تنحبس عنده كل المشروعات ..

ومن الانصاف أن نقول أن الحكومة قد ورثت تركة مثقلة نتيجة تراكمات الماضى البعيد .

ومن الانصاف ايضا ان نقول انه منذ أن بدأنا تطبيق سياسة الانفتاح فان الامور آخذة فى التحسن .. لكنه تحسن بطيء .. بطيء ، ولذلك فهو يكاد يكون غير محسوس ..

وفى اعتقادى ان هذا البطء يعود اساسا الى الروتين الحكومى والبيروقراطية التى نسجت خيوطها فى دواوين الحكومة وهيئاتها وانتقلت عدواها الى القطاع العام ..

كل الدول فيها روتين وفيها بيروقراطية ، لكن قد تكون الحالة عندنا تزيد على المقبول عدة درجات ..

لماذا :

لعدة أسباب فى مقدمتها :

أولا : عقدة الخوف التى انتابت كل العاملين فى الدولة نتيجة الاجراءات الاستثنائية التى كانت تعاقب بلا وعى ولا فهم ..

ثانيا : النظم واللوائح الموضوعة منذ عهد الاحتلال والتى كانت تفترض أننا شعب من اللصوص او هكذا اراد الاستعمار أن يصورنا حتى ننتوه فى غياهب التخلف ..

ثالثا : الانغلاق الذى عشنا أسرى له سنوات طويلة جعل الصدأ يتراكم على مختلف الاجهزة وبعض العقول ..

ويقينى ان هذا التشخيص واضح فى ذهن كل الذين يقودون الجهاز التنفيذى وعلى هذا فنسف الروتين ليس أمرا مستعصيا انما هو أمر مقدور عليه ..

● سيادة القانون ودولة المؤسسات والحرية التى نعيشها هى الضمانات التى تكفل تخليص الموظف من عقدة الخوف وتدفعه الى العمل وهو يدرك ان القانون يحميه ويقف معه ..

● نسف الروتين يحتاج الى الغاء كل النظم واللوائح المعمول بها واستبدالها بنصوص تتفق مع سياسة الانفتاح وتفترض الامانة فى كل موظف وتعاقب من يستغل هذه الثقة أو يتلاعب بها

● ازالة الصدأ بتطبيق اللامركزية وعدم تجميع المسئولية عند شخص واحد والاستعانة بكل الكفاءات القادرة على الارتفاع الى مستوى المسئولية وما أكثرها فى هذا البلد ، لكن سياسة الانغلاق لم تعطها الفرصة لكى تظهر وتثبت وجودها .

وهناك مؤسسات تخلصت من قيود الروتين فنجحت واثبتت وجودها ولم نسمع بأن انحرافا وقع فيها، ففتح النوافذ لا يعطى الفرصة للعمل فى الظلام ..

وما يقال على الحكومة ينسحب ايضاعلى القطاع العام فلابد وأن نعيد النظر فى القوانين واللوائح التى تحكمه وان نعدلها بالطريقة التى تمكن هذا القطاع الهام من مواصلة رسالته فى خدمة الاقتصاد القومى ..

□ **واصل الان الى الركن الثالث من اركان الصورة وهو الاتحاد الاشتراكى ..**

وابدا بالقول ان سقوط عدد من الشخصيات التى كانت تتولى مناصب قيادية فى الاتحاد الاشتراكى ظاهرة تعطى مؤشرا ان الاتحاد الاشتراكى لم يستطع ان يستقطب الجماهير حوله ولم ينجح فى ان يقيم قنوات اتصال ذات اتجاهين بينه وبين الجماهير..

كان هناك خطأ ما داخل التنظيم خلق حاجزا بينه وبين القواعد بسبب ان القرارات كانت تصدر من فوق .. على اية حال لقد تغيرت مهمة الاتحاد الاشتراكى الان واصبحت مسئولية الاحزاب السياسية ولعلها تستفيد من التجربة فلا تقع فى الخطأ الذى وقع فيه التنظيم السياسى ..

ولقد حدد الرئيس السادات مهمة الاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة فى ثلاثة أمور :

اولا : الاشراف على المنظمات الجماهيرية المساعدة كتنظيم المراة والشباب من مرحلة الطلائع الى مرحلة الاستعداد للانضمام الى الاحزاب وهذه مهمة فى غاية الاهمية .

ثانيا : المشاركة فى ملكية الصحف

ثالثا : لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى مهمتها الاساسية المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب تضم اعضاء مجلس الشعب من الاحزاب الثلاثة ومن المستقلين وهيئات مكاتب المنظمات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية والتعاونيات الزراعية والغرف التجارية ..

وهذه اللجنة تمثل — فى رايى — جبهة قومية تضم الاحزاب كما يحدث فى اى دولة فى العالم عندما تواجهها مشاكل تتعلق بمستقبلها الوطنى وما دمنا نواجه معركتى التحرير والتعمير فلابد اذن من قيام مثل هذه الجبهة حتى تتكتل كل القوى لتحقيق النصر فى هاتين المعركتين .. كذلك تصبح الصيغة المثلى للتعبير عن تمسكنا بصيغة التحالف .

رابعا : أن يتولى الاتحاد الاشتراكى الرقابة على موارد الاحزاب ، وهذا جانب بالغ الاهمية حتى لا تتسرب قوى اجنبية الى صفوف الاحزاب وتحطم تجربتنا الجديدة كما حدث فى دول كثيرة اخرى .. كذلك تمتد الرقابة على الاحزاب لضمان الحرص على تمسكها بالاسس الثلاثة التى قامت عليها الاحزاب وهى حتمية الحل الاشتراكى والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ..

خامسا : ملكية الاتحاد الاشتراكى للصحف وضمان اعطاء الفرصة للاحزاب الثلاثة للتعبير عن رايها ..

صحيح أن حزبى الاحرار الاشتراكيين والتقدمى الوحدوى يطالبان بصحف تعبر عن رأيهما — وهذا لا شك حقهما — ومع ذلك تبقى الصحافة موضوعا مطروحا للمناقشة فى هذا المجال سوف أعود اليه فى مقال آخر ..

هذه هى ملامح الصورة

● **مجلس شعب منتخب** انتخابا حرا معبرا عن ارادة الجماهير ويضم ثلاثة احزاب وفيه كتلة للمعارضة لها زعيم مسئول عنها اى ان كل مقومات النجاح مكفولة له بشرط ان يرفع شعارا واحدا وواضحا الا وهو الموضوعية : الموضوعية فى التأييد والموضوعية فى المعارضة ..

● **حكومة تستند الى حزب الاغلبية** سوف تعمل كل ما تفرضه عليها امكانياتها التنفيذية ، والشعب أيضا بكل قطاعاته مطالب بأن يؤدى دوره فلا يعتمد فى كل شىء على

الحكومة فالتغلب على ما يواجهنا من عقبات ليس مسئولية الحكومة وحدها ولكن الشعب يشاركها تلك المسئولية.

● **الاتحاد الاشتراكى يقوم بدور جديد** ومسئولية واضحة المعالم وهو ولا شك بالفرص المتاحة له قادر على حملها خصوصا بعد أن زالت كل أسباب التصادم بينه وبين الحكومة فقد انتهت المرحلة التى تنافس فيها الاتحاد الاشتراكى الحكومة على السلطة وكان أداة ضغط عليها . كان ذلك من أسباب تعثر الاتحاد الاشتراكى والحكومة أيضا ..

لم يعد هناك أمين للاتحاد فى المحافظات يتصور فى نفسه سلطة تعلو على المحافظ ..

ولم تعد هناك وحدات فى المؤسسات والهيئات تشيع الارهاب والتسلط ..

تبقى بعد ذلك كلمة حق

لقد مهدت القيادة السياسية الارض للبناء الديمقراطى السليم وهيأت لها كل ضمانات النجاح ثم يجىء دورنا نحن فى الممارسة .. الممارسة الواعية التى لا تستهدف الا مصلحة مصر ومستقبلها .. فالمشاكل فى طريقنا كثيرة وضخمة وتحتاج الى حلول حاسمة وهذا يفرض علينا المشاركة الجماعية المسئولة وصولا الى بلوغ الهدف .

ولقد اجمعت كل الصحف والاذاعات الخارجية على ان الرئيس انور السادات قد اكد من خلال سياسته فى الحكم حرصه الكامل على اقامة الحياة الديمقراطية السليمة فى مصر

ليس هذا فقط ، لقد قابلت هذا الاسبوع السناتور الامريكى ابراهام ريبيكوف وهو من المشهورين بتأييده المطلق لاسرائيل ولقد قال لى :

« اننى أعود الى بلدى وقد تغيرت فى ذهنى صورة الموقف تماما بعد لقائى بالرئيس انور السادات .. لقد كشف لنا فى حديثه الممتع زوايا لم نكن نراها من واشنطن ثم استطرد قائلا :

« ان الرئيس السادات لا شك واحد من القادة الدوليين فى العالم الان .. ولقد اكتسب عن طريق أحاديثه فى التليفزيون الامريكى التى اتسمت بالموضوعية والاتزان شعبية هائلة «CHARISMA» لدى الشعب الامريكى .. □